

نظام الترخيص النمطي

لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب

المقر بقرار مجلس المفوضين

رقم /٣٣/ تاريخ ٢٨/٨/٢٠٢١

فهرس المحتويات

- المادة ١- شروط طلب الحصول على ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.
- المادة ٢- استمارة طلب الحصول على ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.
- المادة ٣- التعهدات اللازمة لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.
- المادة ٤- وثيقة الترخيص النمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.
- المادة ٥- الترخيص النمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.

شروط طلب الحصول على ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب

المقرة بقرار مجلس المفوضين

رقم / ٣٣ / تاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠٢١

الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد الجمهورية العربية السورية

دمشق - ص.ب / ١٢٠١١ /

حقوق التأليف والنشر © محفوظة

www.sytra.gov.sy

الفهرس

مقدمة

- المادة ١ - الشروط الواجب توفرها في طالب الترخيص.
- المادة ٢ - الوثائق الواجب على طالب الترخيص تقديمها.
- المادة ٣ - المعلومات الواجب تزويدها للهيئة.
- المادة ٤ - البت بطلب منح الترخيص.
- المادة ٥ - التزامات طالب الترخيص.

المادة ١ - الشروط الواجب توفرها في طالب الترخيص:

- (١) أن يكون طالب الترخيص: شخصاً اعتبارياً مؤسساً في سورية، وعلى وجه التحديد، شركة محدودة المسؤولية أو مساهمة مغفلة (ويمكن القبول بشركة قيد التأسيس شريطة تزويد الهيئة بالسجل التجاري قبل منح الترخيص) غايتها تقديم خدمة نقل الركاب باستخدام التطبيق الإلكتروني؛ أو أن يتعهد، وفق النموذج المرفق، بإضافة هذه الغاية إلى سجله التجاري في حال موافقة الهيئة على منحه الترخيص.
- (٢) ألا يكون لطالب الترخيص ترخيصاً سابقاً تم إلغاؤه، ما لم تمض مدة سنتين على هذا الإلغاء.
- (٣) ألا يكون طالب الترخيص قد أشهر إفلاسه أو إعساره، حسب الحال، ما لم يكن قد رُذِّ إليه اعتباره.

المادة ٢ - الوثائق الواجب على طالب الترخيص تقديمها:

في حال تحقيق طالب الترخيص للشروط الواردة في المادة ١/ السابقة، يُطلب إليه تزويد الهيئة بالوثائق التالية:

- (١) طلب الحصول على ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب وفقاً للنموذج المعتمد من الهيئة (الاستمارة).
- (٢) سجل تجاري ساري المفعول مصدق أصولاً باسم طالب الترخيص، أو نظام تأسيس الشركة مصدق أصولاً في حال كانت قيد التأسيس.
- (٣) أسماء المخولين بالتوقيع أصولاً ونماذج توقيعاتهم.
- (٤) وثائق لا حكم عليه للأشخاص الطبيعيين الواردة أسماؤهم في السجل التجاري، وصور عن هوياتهم مدوّنة على كل منها وبشكل واضح ومفصل عنوان الشخص وأرقام التواصل معه.
- (٥) نسخة عن أي تراخيص لتقديم خدمات الاتصالات أو الخدمات البريدية الممنوحة لطالب الترخيص (سابقة أو حالية)، سواء داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها.
- (٦) إشعار بتسديد أجر طلب الحصول على الترخيص، ومقداره ١٠٠ ألف ليرة سورية، وذلك بناءً على مطالبة من الهيئة.

المادة ٣ - المعلومات الواجب تزويدها للهيئة:

يلتزم طالب الترخيص بتزويد الهيئة بالمعلومات التالية:

- (١) دراسة للجدوى الاقتصادية، مصدقة أصولاً، للنشاط موضوع الترخيص للسنوات الثلاثة المقبلة تتضمن ما يلي: (دراسة للسوق متضمنة العرض والطلب والمبيعات المتوقعة، إضافةً إلى التوقعات المالية (الموازنة التقديرية، بيان التدفقات النقدية، حساب الأرباح والخسائر...)).

(٢) التعرف المقترحة متضمنة أجور النقل وأجور تقديم الخدمة من خلال التطبيق (مع مراعاة أي تصنيفات لمقدمي الخدمة) وأسس وآلية احتسابهما وآلية تحصيلهما.

(٣) المواصفات الفنية للمنظومة اللازمة لتقديم خدمة نقل الركاب من خلال التطبيق الإلكتروني متضمنة الكيانات الصلبة والمرنة والأنظمة والترتيبات المقترحة لضمان الالتزام بأحكام قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية ولائحته التنفيذية؛ بما في ذلك أجهزة التتبع الواجب توفرها في المركبات (والتي يجب الحصول عليها حصراً من المرخص لهم بتقديم خدمة التتبع والملاحقة للآليات) مع مراعاة المتطلبات الفنية الواردة في الملحق رقم ١/ وكذلك تحديد مكان الاستضافة المحلي للتطبيق وآلية تقديم الخدمة عبره وبنية قواعد البيانات الخاصة به والبيئة التي بُني عليها، علماً أن منح الترخيص مشروط بتحقيق التطبيق للمتطلبات الفنية الواردة في الملحق المذكور.

المادة ٤ - البت بطلب منح الترخيص:

- (أ) تقوم الهيئة بإخطار طالب الترخيص بما يُشعر بتسلمها طلبه للحصول على الترخيص في غضون خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تسلمها له، وفي حال وجود نقص أو خلل في الوثائق أو المعلومات المقدمة من قبله، فيترتب عليه استدراك ذلك النقص أو الخلل وفق ما تُخطره به الهيئة وخلال المدة الزمنية التي تحددها في كتاب الإخطار المذكور أعلاه على ألا تقل هذه المدة عن خمسة عشرة يوماً، وإلا اعتُبر طلبه ملغياً بانقضائها، دون حقه باسترداد أجر طلب الحصول على الترخيص.
- (ب) تقوم الهيئة بالبتّ في الطلب خلال مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من تاريخ استكمال كافة الوثائق والمعلومات المطلوبة.
- (ب) في حال موافقة الهيئة على منح الترخيص لطلبه، تقوم بمراسلة وزارة النقل وإعلامها بموافقة الهيئة مبدئياً وطلب بيان رأيها، وفي حال موافقة الطرفين تخطر صاحب الطلب بموافقتها وبضرورة استكمال ما يلزم لمنحه الترخيص وفق الإجراءات المعتمدة، وفي حال الرفض تقوم بإخطاره بالأسباب المبررة لذلك.

المادة ٥ - التزامات طالب الترخيص:

- (أ) يلتزم طالب الترخيص بتسديد أجر طلب الترخيص البالغ قيمته /١٠٠/ ألف ل.س (فقط مئة ألف ليرة سورية)، عند تقديم طلب منح الترخيص أو تجديده.
- (ب) يلتزم طالب الترخيص، وبعد أن تخطره الهيئة بموافقتها على منحه الترخيص، بأحكام وشروط الترخيص لا سيما الالتزامات المالية (كتسديد بدل الترخيص الابتدائي، وأجر الترخيص السنوي... إلخ) وفق ما هو محدد في وثيقة الترخيص.

استمارة طلب الحصول على ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.

المقرة بقرار مجلس المفوضين

ذي الرقم /٣٣/ بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٢١

اسم طالب الترخيص:

.....

الاسم الثلاثي لممثل طالب الترخيص قانوناً:, المسمى الوظيفي له:

• رقم السجل التجاري:	• تاريخ السجل التجاري:	شركة <input type="checkbox"/> (محدودة/مساهمة/..)
.....	
• التاريخ الذي تنتهي فيه صلاحية السجل:		
.....		

مدة إدارة الشركة: تبدأ من تاريخ: تنتهي بتاريخ:

بيانات رأس مال طالب الترخيص:

أسماء الشركاء / المؤسسين:

..... ١

..... ٣

أسماء المخولين بالتوقيع:

..... ١

..... ٢

أسماء المفوضين بالتوقيع أصولاً

(يجب إرفاق صورة مصدقة عن الوكالة سارية المفعول):

..... ١

..... ٢

نماذج التوقيعات:

..... ١

..... ٢

الشعار في حال وجوده (LOGO):

--

الختم المعتمد للشركة:

--

العنوان (الموطن المختار الذي سيتم المراسلة عليه):



.....

فاكس (إلزامي، يتم إرسال المراسلات عليه)

هاتف معتمد

.....:

.....:

البريد الإلكتروني

صندوق البريد (إلزامي، يتم إرسال المراسلات عليه)

.....@

.....

■ الخدمات المراد الحصول على ترخيص لتقديمها:

■ الهيكل الإداري المقترح وبيانات الموظفين الفنيين المشرفين على تشغيل التطبيق الإلكتروني (المدير التنفيذي؛ ومطوري التطبيق؛

ومسؤولي قواعد البيانات وحمايتها)، علماً أنه يشترط لمسؤول قواعد البيانات وحمايتها أن يكون سوري الجنسية ومقيماً فيها ويحمل

شهادة في مجال تقانة المعلومات أو شهادة خبرة من شركات متخصصة في هذا المجال، ويعتبر مسؤولاً أمام الهيئة بكل ما يتعلق بقواعد

بيانات التطبيق وحمايتها، وتُقدم هذه البيانات على شكل ملحق يتضمن:

- المؤهلات، الخبرة، والخبرات السابقة في نطاق نشاط الشركة مع وثائق تُثبت ذلك.

- صور عن هوياتهم الشخصية مدون عليها عناوينهم بالتفصيل وأرقام التواصل معهم.

■ هل لطالب الترخيص أو لأي من المساهمين تعامل سابق أو حالي مع الهيئة؟ نعم لا

في حال كانت الإجابة بنعم يرجى تزويد الهيئة بكافة المعلومات والبيانات التي تدل على وجود تعامل سابق أو حالي مع

الهيئة

■ معلومات إضافية تدعم الطلب (إن وجدت):

.....

تعهد

أتعهد أنا شركة ----- بإضافة نشاط "استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب" إلى السجل التجاري للشركة بعد موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على طلب منحي ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب وتزويد الهيئة بالسجل التجاري فور إضافة هذا النشاط ليتم استكمال منحي الترخيص وخلال مدة أقصاها ستين يوماً.

وفي حال عدم التقيد بذلك، فللهيئة الحق بإلغاء الترخيص دون سابق إنذار، ودون الحق باسترداد بدل الترخيص الابتدائي وأجر الترخيص السنوي والأجر الخاص بطلب الحصول على الترخيص.

اسم صاحب التعهد:

الرقم الوطني للبطاقة الشخصية:

التوقيع: الختم:

التاريخ:

وثيقة الترخيص النمطي

لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب

المقرة بقرار مجلس المفوضين

رقم / ٣٣ / تاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠٢١

الفهرس

- المادة ١ - تعاريف.
- المادة ٢ - الوثائق التي يتألف منها الترخيص.
- المادة ٣ - التفسير.
- المادة ٤ - نطاق الترخيص.
- المادة ٥ - الخدمات المرخص بها.
- المادة ٦ - مدة الترخيص، والإطلاق التجاري للخدمات.
- المادة ٧ - تجديد الترخيص.
- المادة ٨ - التنازل عن الترخيص، والاندماج.
- المادة ٩ - التعاقد من الباطن.
- المادة ١٠ - توفير المعلومات والبيانات والمستندات والتقارير.
- المادة ١١ - الالتزامات الفنية.
- المادة ١٢ - استمرار تقديم الخدمات وضمنان جودتها.
- المادة ١٣ - ضمانات المنافسة.
- المادة ١٤ - أسعار الخدمات وشفافيتها.
- المادة ١٥ - العلاقة مع المشتركين.
- المادة ١٦ - الالتزامات المالية.
- المادة ١٧ - حماية البيانات والخصوصية.
- المادة ١٨ - الالتزام بالأنظمة، والتعاون مع الهيئة والسلطات المختصة.

- المادة ١٩ - انتهاء الترخيص.
- المادة ٢٠ - تجريد وإلغاء الترخيص.
- المادة ٢١ - المخالفات والغرامات.
- المادة ٢٢ - تعديل الترخيص.
- المادة ٢٣ - القوة القاهرة.
- المادة ٢٤ - فض النزاعات.
- المادة ٢٥ - الإخطارات.

المادة ١ - تعاريف:

دون الإخلال بالتعاريف الواردة في قانون الاتصالات رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠، وفي القانون رقم /١٦/ لعام ٢٠٢١ وفي نظام استخدام التطبيق الإلكتروني لنقل الركاب الصادر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /55/م.و تاريخ ٢٠٢١/٧/٨، يكون للمصطلحات والتعابير الآتية المعاني المبينة إلى جانب كل منها عند تطبيق أحكام وثيقة الترخيص هذه، ما لم ينص صراحةً على خلاف ذلك في وثيقة الترخيص:

"القانون": قانون الاتصالات في الجمهورية العربية السورية، الصادر بالقانون رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته.

"اللائحة التنفيذية": اللائحة التنفيذية للقانون، الصادرة بالمرسوم رقم /٢٦١/ لعام ٢٠١٠.

"الهيئة": الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في سورية، المحدثة بموجب قانون الاتصالات وقانون البريد.

"الوزارة": وزارة النقل

"نظام استخدام التطبيق الإلكتروني لنقل الركاب": النظام الصادر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /٥٥/م.و بتاريخ ٢٠٢١/٧/٨.

"نظام الترخيص النمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب": هو هذا النظام المتضمن: شروط وإجراءات منح الترخيص لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب؛ مع الاستمارة؛ والتعهدات؛ ووثيقة الترخيص مع ملاحظتها؛ والترخيص.

"التطبيق الإلكتروني": برنامج إلكتروني يعمل على شبكة الإنترنت وهو مصمم لأداء مهام ووظائف محددة تعمل على الهواتف الإلكترونية والأجهزة الحاسوبية.

"خدمات التطبيقات": أي خدمات يمكن ان تقدم للمستخدم من خلال التطبيقات الالكترونية وتشمل هذه الخدمات خدمات القيمة المضافة بما في ذلك خدمات البيانات أو الصوت أو كليهما، أو أي خدمات مبنية على تفاعل المستخدم مع معلومات مخزنة، أو أية خدمات أخرى تقرر الهيئة إصدار ترخيص لها وذلك بعد التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

"نقل الركاب": نقل الركاب مقابل أجر من خلال استخدام التطبيق الإلكتروني.

"الإطار التنظيمي": مجموعة السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية والقرارات والتعليمات والإجراءات والمبادئ التوجيهية، وغيرها من الأحكام المماثلة، وتعديلاتها، التي تعتمدها الحكومة السورية أو الهيئة، وفقاً لأحكام القانون، بغرض تنظيم قطاع الاتصالات والبريد في الجمهورية العربية السورية.

"ترخيص استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب": هو الترخيص ووثيقة الترخيص هذه لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب وملاحقتها.

"عقد الاشتراك": الوثيقة التي تحدد أي شروط أو حقوق أو التزامات تتعلق بتقديم خدمة نقل الركاب باستخدام التطبيق الإلكتروني والمبرم بين المرخص له ومقدم الخدمة وفق وثيقة الترخيص هذه.

"المشترك/ مقدم الخدمة": هو سائق المركبة التي تنقل الركاب من خلال استخدام التطبيق الإلكتروني والذي يحصل على تصريح من وزارة النقل لتقديم الخدمة ويرتبط مع المرخص له بموجب عقد اشتراك.

"المستخدم/ الراكب": الشخص الذي يستخدم أياً من المركبات.

"الأجرة": البديل الذي يدفعه الراكب لقاء استخدام المركبة من نقطة الصعود إلى نقطة النزول.

"المسار": الوجهة المحددة سابقاً من خلال التطبيق الإلكتروني التي تسلكها واسطة نقل الركاب بين منطقتي الانطلاق والوصول.

"العلامة الإيضاحية": شعار مميز يجب وضعه على المركبات أثناء عملها ضمن خدمة النقل البري للركاب باستخدام التطبيق الإلكتروني.

"النطاق الجغرافي": نطاق تقديم الخدمة (محافظة أو أكثر) ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

"كتاب إخطار منح الترخيص": هو وثيقة صادرة عن الهيئة، يتم بموجبها إبلاغ المرخص له بالموافقة على منحه الترخيص وتاريخ سريانه.

"تاريخ سريان الترخيص": هو التاريخ الذي يدخل فيه الترخيص حيز النفاذ والمحدد في كتاب إخطار منح الترخيص.

"مدة الترخيص": الفترة المحددة للمرخص له لتقديم الخدمة المرخص بها، وتبدأ من تاريخ سريان الترخيص وحتى تاريخ انتهائه.

"تجهيزات الاتصالات" أو "التجهيزات": أية أجهزة أو معدات أو أدوات تستخدم لأغراض الاتصالات.

"الإطلاق التجاري للخدمات المرخص بها": هو بدء المرخص له بتقديم الخدمة المرخصة.

"تجميد الترخيص": حالة عدم السماح للمرخص له بقبول اشتراكات جديدة، مع استمراره بتقديم خدماته لمشاركيه الحاليين، والاحتفاظ بباقي حقوقه وكافة التزاماته المنصوص عليها في وثيقة الترخيص.

"تعديل الترخيص": أي تعديل للترخيص أو أي تغيير و/أو إضافة لوثيقة الترخيص، بعد تاريخ السريان.

"السنة المالية": مدة اثني عشر شهراً، تمتد من الأول من كانون الثاني ولغاية الحادي والثلاثين من كانون الأول.

"بدل الترخيص الابتدائي": البديل النقدي الذي يقوم المرخص له بسداده إلى الخزينة عند منحه الترخيص.

"أجور الترخيص السنوية": الأجر التي يقوم المرخص له بسدادها إلى الهيئة سنوياً في مقابل الأعباء التي تتحملها للقيام بمهامها التنظيمية، ويجري احتسابها وفق ما تحدده بنود وثيقة الترخيص.

"الإيرادات الخاضعة للتقاسم مع الهيئة": هي حصة المرخص له من المبالغ التي يحققها على المشترك/مقدم الخدمة لقاء الخدمات التي يقدمها ضمن نطاق الترخيص.

"القوة القاهرة": أي حدث خارج عن إرادة المرخص له، غير متوقع، ولا يمكن دفعه يؤدي لاستحالة تنفيذ المرخص له لالتزاماته كلياً أو جزئياً، كالكوارث الطبيعية، والحروب والعمليات العسكرية، والأعمال الإرهابية،... إلخ.

المادة ٢ - الوثائق التي يتألف منها الترخيص:

تعد الوثائق الآتية جزءاً لا يتجزأ من الترخيص الممنوح للمرخص له:

- (١) وثيقة الترخيص وتعديلاتها.
- (٢) ملاحق وثيقة الترخيص وتعديلاتها.

المادة ٣ - التفسير:

تفادياً للبس:

- (١) في حال وجود تعارض بين وثيقة الترخيص وملاحقها، يُعتدّ ب وثيقة الترخيص.
- (٢) في حال وجود تعارض بين أحكام وثيقة الترخيص وأحكام الإطار التنظيمي النافذ، يُعتدّ بأحكام الإطار التنظيمي.
- (٣) مصطلح أحكام وشروط الترخيص يقصد به كافة المواد والبنود والفقرات الواردة بوثيقة الترخيص.
- (٤) يعود للهيئة وحدها حق تفسير معنى مصطلح "معقول" أينما ورد في وثيقة الترخيص.

المادة ٤ - نطاق الترخيص:

يشمل نطاق الترخيص قيام المرخص له بتقديم الخدمات المرخصة، كما هو مبين في المادة ٥/ من وثيقة الترخيص، داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في وثيقة الترخيص والوثائق الأخرى ذات الصلة الواردة في الإطار التنظيمي.

المادة ٥ - الخدمات المرخصة:

- (أ) يجوز للمرخص له تقديم خدمة استخدام التطبيق الالكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب وذلك على أساس غير حصري، ويُحظر عليه تقديم أي خدمة أخرى غير مرخص له بتقديمها إلا بموافقة الهيئة، ووفقاً لأحكام الإطار التنظيمي.
- (ب) يمكن للهيئة أن تفرض لاحقاً أجور إضافية أو أي شروط أو ضوابط خاصة لتقديم الخدمات المرخصة.
- (ج) يجوز للهيئة تعديل الخدمات المرخصة وفق الإجراءات التي تحددها.
- (ح) تكون الملاحق جزءاً لا يتجزأ من هذا الترخيص.

المادة ٦ - مدة الترخيص، والإطلاق التجاري للخدمات:

- (أ) يدخل الترخيص حيز النفاذ من تاريخ سريان الترخيص المحدد في كتاب إخطار منح الترخيص الصادر عن الهيئة إلى المرخص له، ويبقى سارياً لمدة سنة واحدة، ويكون قابلاً للتجديد وفق أحكام المادة ٧ من وثيقة الترخيص.
- (ب) يلتزم المرخص له بالبدء بالإطلاق التجاري للخدمات المرخص بها خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ سريان الترخيص الممنوح له، وإلا ألغى ترخيصه بموجب قرار من الهيئة في حال عدم موافقتها على تمديد الفترة.
- (هـ) يلتزم المرخص له بإبلاغ الهيئة خطياً بتاريخ الإطلاق التجاري للخدمات المرخص بها؛ قبل الإطلاق بفترة شهر على الأقل.

المادة ٧ - تجديد الترخيص:

- (أ) يجوز تجديد الترخيص باتفاق الطرفين (الهيئة والمرخص له) ومدد متتالية، ويشترط على المرخص له للحصول على تجديد الترخيص ما يلي:
- (١) التقدم للهيئة بطلب تجديد الترخيص وفق النموذج المعتمد من الهيئة (الاستمارة) قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء مدة الترخيص الحالي.
- (٢) التزامه خلال فترة ترخيصه السابقة بأحكام الإطار التنظيمي، وبأحكام وشروط الترخيص الممنوح له.
- (٣) تزويد الهيئة بكافة المعلومات والوثائق التي تطلبها لتجديد الترخيص.
- (ب) لا يُمنح المرخص له حق طلب التجديد في حال إخلاله بأحد الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- (ج) يجوز للهيئة تجديد الترخيص بأحكام وشروط جديدة.

المادة ٨ - التنازل عن الترخيص، والاندماج:

- (أ) لا يجوز للمرخص له أن يتنازل، كلياً أو جزئياً، عن الترخيص الممنوح له، دون الحصول مسبقاً على موافقة الهيئة؛ ويبقى المرخص له المتنازل مسؤولاً عن كل الالتزامات المالية المستحقة عليه عن الفترة السابقة للتنازل.
- (ب) لا يجوز للمرخص له الاندماج مع أو في شركة أخرى، حتى وإن كانت حاصلة على ترخيص، دون الحصول مسبقاً على موافقة الهيئة؛ ويبقى المرخص له المندمج مسؤولاً عن كل الالتزامات المالية المستحقة عليه عن الفترة السابقة للاندماج.

- (ج) على المرخص له، عند التقدم بطلب للحصول على موافقة الهيئة على التنازل، إرفاق تعهد خطي من المتنازل له بالالتزام بجميع أحكام وشروط الترخيص، وبجميع الالتزامات المالية المستحقة على المرخص له المتنازل لصالح الهيئة والوزارة ولمشركيه، وفقاً لأحكام وشروط الترخيص والإطار التنظيمي. وتطبق هذه الأحكام أيضاً في حالة الاندماج.
- (د) في حال رفض الهيئة منح الموافقة على التنازل أو الاندماج، تقوم بإخطار المرخص له بقرارها وبيان الأسباب الموجبة لذلك، خلال فترة ثلاثين يوم من تاريخ استكمال كافة الأوراق والثبوتيات المرفقة بتقديم طلب الموافقة.
- (ذ) يلتزم المرخص له بالحصول على موافقة الهيئة مسبقاً على أي تغييرات تطرأ على أسماء الشركاء في الشركة المرخص لها أو على نسب مساهمتهم وحصصهم حسب الاقتضاء.

المادة ٩- التعاقد من الباطن:

- (أ) لا يجوز للمرخص له، التعاقد من الباطن مع طرف آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات المرخصة، إلا بعد الحصول مسبقاً على موافقة الهيئة، مع بقاء المرخص له مسؤولاً مسؤولية كاملة عن جميع التزاماته المتعلقة بتنفيذ أحكام وشروط الترخيص الممنوح له؛ وبالتالي يترتب عليه تضمين العقود التي يُبرمها في هذا الصدد بما يضمن التزامه بأحكام وشروط الترخيص الممنوح له.
- (ب) لا يعتبر التعاقد مع الغير لتوريد التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات المرخصة تعاقداً من الباطن.
- (هـ) يجوز للهيئة سحب موافقتها بعد منحها، وفي أي وقت، بعد توجيه إخطار للمرخص له يتضمن الأسباب المبررة لذلك، ومنحه فترة معقولة لإنهاء عقده مع المتعاقد معه من الباطن.

المادة ١٠- توفير المعلومات والبيانات والمستندات والتقارير:

- (أ) يلتزم المرخص له بضمان صحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات الفنية والمالية والقانونية التي تقدم بها للهيئة، وتم على أساسها منحه الترخيص.
- (ب) يلتزم المرخص له بتأمين كافة المتطلبات اللازمة لإتاحة نفاذ دائم وكامل إلى كافة قواعد البيانات والتطبيقات الموجودة لديه إلى المخولين في الهيئة، وبصلاحيات القراءة فقط.
- (ج) يلتزم المرخص له بتأمين نظام خاص لتوليد التقارير التي تطلبها الهيئة، مع إمكانية التعديل وفقاً لما تطلبه لاحقاً
- (د) على المرخص له تقديم كافة البيانات والمعلومات والتفسيرات، والتقارير الدورية وغير الدورية، التي تطلبها الهيئة؛ ملتزماً بضمان دقتها وصحتها، وبالموعد الذي تحدده الهيئة، ووفقاً للشكل الذي تحدده.
- (هـ) يلتزم المرخص له بالاحتفاظ بكافة البيانات والمعلومات الخاصة بمشركيه بما فيها التي لها أثر مالي في قواعد البيانات لديه، وذلك لفترة تعادل مدة الترخيص على الأقل من تاريخ إنشاء البيانات والمعلومات المذكورة.
- (و) يلتزم المرخص له بتقديم أي اتفاق مبرم مع أي مشغل لشبكات الاتصالات العامة أو مزود خدمات مرخصة.

المادة ١١ - الالتزامات الفنية:

- (أ) دون الإخلال بأحكام المادة ٣٨ من القانون والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية، على المرخص له الالتزام بكافة اللوائح التنظيمية التي تصدرها الهيئة بشأن مواصفات تجهيزات الاتصالات، وإجراءات استيرادها وإدخالها واستخدامها، والحصول على كافة الموافقات المطلوبة، سواء من الهيئة أو من غيرها.
- (ب) يلتزم المرخص له بتقديم المواصفات الفنية لكافة التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات المرخصة ليتم اعتمادها من الهيئة أصولاً، بالإضافة إلى إعلام الهيئة بقائمة الطرفيات التي تم تركيبها في المركبات العائدة لمقدمي الخدمة ومصدر الحصول عليها بشكل دوري.
- (ج) يكون المرخص له مسؤولاً عن التشغيل الآمن لتجهيزاته، بحيث لا تشكل خطراً على البيئة والصحة والسلامة العامة مع مراعاة اللوائح الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص.
- (ح) يلتزم المرخص له بالشروط الفنية اللازمة لتقديم الخدمة (موضوع الترخيص) الواردة في الملحق رقم (١)

المادة ١٢ - استمرارية تقديم الخدمات وضمان جودتها:

- (أ) على المرخص له الالتزام بأحكام اللوائح التنظيمية لمعايير جودة الخدمات المقدمة التي تصدرها الهيئة.
- (ب) يلتزم المرخص له بتقديم الخدمة على مدار ٢٤ ساعة يومياً طيلة مدة الترخيص، كما يلتزم في حال توقفه مؤقتاً وبشكل مبرمج مسبقاً عن أداء الخدمة موضوع هذا الترخيص - طبقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها - أن يخطر الهيئة قبل ٧٢ ساعة على الأقل (لا تتخللها أيام عطل رسمية) بأسباب التوقف، والمدة المتوقعة لوقف الخدمة، والموعد المتوقع لإعادة تقديمها، والحصول على موافقة الهيئة على ذلك. أما في حال التوقف لأسباب طارئة ولمدة تتجاوز ست ساعات متصلة فيلتزم المرخص له بإعلام الهيئة بأسباب التوقف، والمدة المتوقعة لعودة الخدمة.
- (ت) علاوةً على تطبيق أحكام المادة ١٩ من اللائحة التنفيذية، وضماناً لاستمرار تقديم الخدمات، يجوز للهيئة الطلب من المرخص له الذي اتخذت بحقه قرار إلغاء ترخيصه، جزئياً أو كلياً، الاستمرار في تقديم خدماته لمشاركه لفترة انتقالية تحددتها الهيئة بالقدر الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى مرخص له آخر؛ مع احتفاظ المرخص له بحقوقه المنصوص عليها في وثيقة الترخيص، باستثناء قبول اشتراكات جديدة، والتزامه بالأحكام والشروط الواردة فيها، خلال هذه الفترة الانتقالية.
- (ح) يلتزم المرخص له بقبول طلبات المشتركين لدى مرخص له آخر أُلغي أو انتهى ترخيصه، دون أن يترتب عليهم لقاء ذلك أي تكاليف إضافية جراء عملية الانتقال، وذلك وفق آلية انتقال يتم إعدادها من قبل الهيئة بالتشاور مع المرخص له.
- (ذ) يلتزم المرخص له الذي اتخذت الهيئة بحقه قراراً بتجميد ترخيصه، جزئياً أو كلياً، الاستمرار في تقديم خدماته لمشاركه الحاليين خلال فترة التجميد، وفقاً للأحكام والشروط الواردة في وثيقة الترخيص.

المادة ١٣ - ضمانات المنافسة:

- (أ) يلتزم المرخص له بالتقيد بالأحكام المتعلقة بممارسات المنافسة الحرة والعادلة والفعّالة، وفقاً للقانون وجميع الأحكام ذات الصلة في الإطار التنظيمي، وأي لوائح تنظيمية تصدرها الهيئة.

- (ب) دون الإخلال بأحكام المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية، يحظر على المرخص له، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، القيام بأي من الممارسات المخلة بالمنافسة أو التي تحد منها؛ وعلى وجه الخصوص الممارسات المحددة في اللائحة التنظيمية لمبادئ حماية المنافسة.
- (ت) يلتزم المرخص له بالحصول على موافقة الهيئة مسبقاً قبل إطلاق أي عرض ترويجي.

المادة ١٤ - أسعار الخدمات وشفافيتها:

- (أ) على المرخص له الالتزام بتزويد الهيئة بآلية واضحة لاحتساب تقاسم الإيراد بينه وبين مقدم الخدمة في معرض تقديم الخدمة.
- (ب) مع مراعاة أحكام الإطار التنظيمي، يُحظر على المرخص له تعديل أي أسعار نافذة لخدماته المرخصة دون الحصول على موافقة الهيئة والوزارة مسبقاً، ويلتزم بما تحدده اللوائح التنظيمية التي تصدرها الهيئة والوزارة فيما يتعلق بضبط أسعار خدماته المرخصة.
- (ج) على المرخص له الالتزام بالإعلان عن الأسعار الكاملة والدقيقة للخدمات المرخصة التي يقدمها، بأسلوب واضح ومبسط، في مراكز خدمة المشتركين الخاصة به وعلى موقعه الإلكتروني وعلى التطبيق، ويجب أن تكون المعلومات المتضمنة في هذا الإعلان متطابقة في كافة تلك الأماكن.
- (د) على المرخص له الالتزام بالإرشادات المتعلقة بمبادئ شفافية الأسعار المحددة في اللوائح التي تصدرها الهيئة.

المادة ١٥ - العلاقة مع المشتركين:

- (أ) على المرخص له ضمان حقوق المشتركين، وفقاً للقانون وجميع الأحكام ذات الصلة في الإطار التنظيمي، وأي لوائح تنظيمية تصدرها الهيئة بهذا الخصوص.
- (ب) تطبيقاً لأحكام المادة ٤٣ من القانون، يلتزم المرخص له بتقديم الخدمات المرخصة للمشاركين دون تمييز سواء في توفير الخدمة أو الجودة أو الأسعار أو غيرها، لنفس فئة المشتركين.
- (ج) على المرخص له أن يقدم للهيئة نموذجاً عن عقد الاشتراك للموافقة عليه، وذلك قبل إطلاق التجاري للخدمات المرخص بها.
- (د) على المرخص له أن يقدم للهيئة مقترحاً لنظام خدمة وشكاوى المشتركين لديه والمستخدمين بشكل عام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان الترخيص، لتتم مراجعته والموافقة عليه؛ مراعيًا في هذا النظام تحقيق الأمور التالية:
- (١) أن يعمل على مدار ٢٤ ساعة وطيلة أيام السنة.
 - (٢) أن يوفر واجهة تُمكن المشترك من الاطلاع على المعلومات الخاصة باشتراكه، ومن متابعة شكواه إلكترونياً.
 - (٣) أن يوفر إمكانية نفاذ المخولين في الهيئة إليه، وبصلاحيات القراءة وطباعة التقارير فقط.
 - (٤) أن يعلنه على موقعه الإلكتروني بعد موافقة الهيئة عليه.
- (ز) على المرخص له أن يصدر دليل الخدمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان الترخيص للخدمات المرخص بها، وأن يعلنه بعد موافقة الهيئة عليه على موقعه الإلكتروني ومن خلال التطبيق، وبأي وسيلة إضافية يختارها تمكن المشترك والمستخدم من الاطلاع عليه، على أن يتضمن الدليل التوجيهات والإرشادات والتعليمات حول الخدمات المرخص بها وكيفية الحصول عليها، والرقم المخصص للرد على الاستفسارات والشكاوى.

المادة ١٦ - الالتزامات المالية:

(أ) يلتزم المرخص له بدفع بدل الترخيص الابتدائي وأجر الترخيص السنوي وأجر طلب الحصول على الترخيص والمبالغ المستحقة للهيئة من تقاسم الإيراد وأية أجور أخرى تفرض على المرخص لهم وفق القرارات الصادرة عن مجلس مفوضي الهيئة، وتكون هذه المبالغ غير قابلة للرد.

(ب) تحدد قيمة بدل الترخيص الابتدائي وأجر الترخيص السنوي وحصة الهيئة من تقاسم الإيراد وفقاً للخدمة المرخصة، وذلك ضمن الملحق رقم (٢) المرفق بهذا الترخيص، ويتم تسديدها وفقاً لما يلي:

(١) على المرخص له أن يسدد للهيئة بعد موافقتها على منحه الترخيص بدل الترخيص الابتدائي المستحق للخزينة تُدفع قبل منحه الترخيص خلال الفترة التي تحددها؛ وإلا اعتُبرت موافقتها ملغاة بموجب قرار من الهيئة.

(٢) على المرخص له أن يسدد للهيئة أجوراً سنوية عن الترخيص، لقاء تكاليف أدائها لمهامها التنظيمية في قطاع الاتصالات، تُدفع قبل منحه الترخيص، وفي بداية كل سنة مالية خلال الشهر الأول من العام طيلة مدة الترخيص، ويراعى في تحديد هذا المبلغ للسنة الأولى من الترخيص المدة الفعلية للترخيص خلال هذه السنة.

(٣) على المرخص له أن يسدد المبالغ المتعلقة بتقاسم الإيراد، في نهاية كل شهر (خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الذي يليه). ويرسل إخطاراً إلى الهيئة بذلك.

(٤) في حال عدم التزام المرخص له بدفع مبالغ تقاسم الإيرادات في الموعد المحدد، ومن دون الإخلال بالإجراءات الأخرى التي قد تفرضها الهيئة وفق أحكام القانون واللائحة التنفيذية والقوانين الأخرى ذات الصلة، يحق للهيئة، باستنسابها الخاص، اتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. إجبار المرخص له على دفع المبلغ المستحق، إضافةً إلى غرامة تعويضية عن التخلف عن السداد. ويجري احتساب الغرامة عن التخلف، وتُدفع على أساس شهري، وفقاً لمعدل الفائدة المحدد في الأنظمة النافذة، على النحو المحدد في الأنظمة النافذة.

ب. لا يحلّ فرض الغرامة عن التخلف بالتدابير الإضافية التي يحق للهيئة اتخاذها بموجب وثيقة الترخيص هذه، أو القانون واللائحة التنفيذية، أو أية قوانين أخرى نافذة.

(٥) على المرخص له، تقديم تقرير حول إيراداته الإجمالية المتعلقة بتقديم الخدمات المرخصة، بصورة منفصلة ومستقلة عن الإيرادات والتكاليف المتصلة بنشاطات أخرى.

(٦) على المرخص له إعداد تقاريره المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويصدقها فصلياً مدقق حسابات مستقل مجاز، لتقديم الخدمات في سورية، وإرسالها إلى الهيئة بنهاية كل سنة مالية. ويجب أن يجوز مدقق الحسابات المعني على موافقة الهيئة. ويحق للهيئة، في أي وقت، إجراء عملية تحقق مستقلة عن التقرير المحاسبي الذي قدمه المرخص له.

(٧) يحتسب تقاسم الإيراد على الإيرادات المحققة وليس المحصلة، وذلك في سنة تحقيقها.

(٨) على مدقق الحسابات أن يشرح في تقريره نطاق ومنهجية التدقيق الفصلي في الإيرادات الإجمالية؛ وعليه أن يؤكد أنّ مراجعة الحسابات قد تمت بطريقة تضمن - في الحد الأدنى - أنّ جميع البيانات المالية قد سجلت تسجيلاً صحيحاً، وأنّ الإجراءات

- التنفيذية الملائمة قد أثبتت، وبخاصة فيما يتعلق بالمقبوضات النقدية، وأن مبلغ الإيرادات الخاضعة لتقاسم الإيراد دقيق على نحوٍ جوهري.
- (ج) على المرخص له تسديد أجر طلب الحصول على الترخيص البالغ قيمته /١٠٠/ ألف ل.س (فقط مائة ألف ليرة سورية)، عند تقديم طلب منح الترخيص أو التجديد.
- (د) للهيئة الحق في رفع أو خفض قيمة هذه البدلات والأجور، وذلك بعد التشاور مع المرخص لهم.
- (هـ) يتحمل المرخص له جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن تنفيذ الترخيص الممنوح له وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
- (و) يجوز للمجلس منح تخفيض من البدلات والأجور لمدد محددة بناءً على أسباب تبريرية يعود للمجلس أمر تقديرها وقبولها.

المادة ١٧ - حماية البيانات والخصوصية:

دون الإخلال بالأحكام ذات الصلة في الإطار التنظيمي، ولاسيما المواد ٢٧ و ٥٠ من القانون، والمادتين ٣٦ و ٣٧ من اللائحة التنفيذية، ودون الإخلال بأحكام قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية، وتعليماته التوضيحية والتنفيذية، يلتزم المرخص له بما يلي:

- (١) ضمان سرية وخصوصية بيانات المشتركين لديه والمستخدمين، بوضع وتطبيق جميع الإجراءات المناسبة واللازمة للحفاظ على أي بيانات يحصل عليها في سياق عمله من أي مشترك أو مستخدم يقدم له الخدمات المرخصة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان عدم الوصول غير المشروع إلى المحتوى المخزن لديه. وتقع مسؤولية تطبيق قواعد حماية البيانات ومتابعة تنفيذها على عاتق مسؤول قواعد البيانات وحمايتها.
- (٢) الاحتفاظ ببيانات الحركة والموقع لمشاركيه لمدة سنة واحدة على الأقل، التزاماً بقانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية واللوائح ذات الصلة؛ وعلى نحو يكفل تحقق الهيئة من مراعاة المرخص له لهذه الالتزامات.
- (٣) إعلام الهيئة عن أماكن وجود التجهيزات ومكونات الشبكة لديه، كما يلتزم بالحصول على موافقة الهيئة مسبقاً على أي تعديل أو تغيير يطرأ بهذا الخصوص.

المادة ١٨ - الالتزام بالأنظمة، والتعاون مع الهيئة والسلطات المختصة:

- (أ) على المرخص له الالتزام الدائم بأحكام الإطار التنظيمي النافذ المعمول به في الجمهورية العربية السورية، وتعديلاته. وعلى وجه الخصوص القانون، واللائحة التنفيذية، والترخيص الممنوح له، واللوائح التنظيمية والقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئة والوزارة. ويطبق على أعمال المرخص له وتصرفاته فيما لم يرد به نص؛ القوانين والأنظمة المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.
- (ب) يلتزم المرخص له بالتعاون الكامل مع الهيئة أو أي سلطات أخرى معنية، كما هو محدد في الترخيص والقانون واللائحة التنفيذية.

(ج) على المرخص له اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتيسير أعمال الضابطة العدلية لدى الهيئة، تطبيقاً لأحكام المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية.

(د) تطبيقاً لأحكام المادة ٥١ من القانون، يلتزم المرخص له بتنفيذ كافة متطلبات الأمن الوطني، حين طلبها، على مسؤوليته ونفقاته الخاصة.

المادة ١٩ - انتهاء الترخيص:

يعتبر الترخيص منتهياً في حال انقضاء مدته الأساسية أو المجددة في حال عدم اتفاق الطرفين على التجديد، أو في حال إخلال المرخص له بأي من شروط تجديد الترخيص وفقاً لأحكام المادة ٧ من وثيقة الترخيص، وذلك بموجب قرار من الهيئة.

المادة ٢٠ - تجميد وإلغاء الترخيص:

(أ) دون الإخلال بأحكام المادتين: ١٣ الفقرة (ج)، و ١٨ من اللائحة التنفيذية، ووفقاً لأحكام اللائحة التنظيمية للمخالفات والغرامات والعقوبات؛ يحق للهيئة تجميد الترخيص، أو إلغائه، كلياً أو جزئياً، وذلك في الحالات التالية:

(١) عدم التزام المرخص له بالبدء بالإطلاق التجاري للخدمات المرخصة؛ ودون الحق باسترداد الأجر المدفوعة وفقاً لوثيقة الترخيص.

(٢) بناءً على طلب من المرخص له وموافقة الهيئة، على أن يتقدم المرخص له بطلبه إلى الهيئة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ التجميد أو الإلغاء الذي يريده.

(٣) عدم التزام المرخص له بأحكام الإطار التنظيمي، أو عدم التزامه بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الترخيص الممنوح له.

(٤) انقضاء الشخصية القانونية للمرخص له بالحل أو التصفية أو إشهار الإفلاس أو غيرها من حالات انقضاء الشخصية القانونية.

(٥) في حال قيام المرخص له بالتنازل عن الترخيص، أو الاندماج مع أو في شركة أخرى، دون الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة والوزارة.

(٦) قيام المرخص له بالتعاقد من الباطن مع طرف آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات المرخصة، دون الحصول على موافقة الهيئة.

(٧) عدم التزام المرخص له بتسديد البدلات والأجر المستحقة عليه في المواعيد المحددة وفقاً لوثيقة الترخيص.

(٨) قيام المرخص له بممارسات تخلّ بالمنافسة، أو تحدّ منها، وفقاً للقانون وجميع الأحكام ذات الصلة في الإطار التنظيمي، لاسيما اللائحة التنظيمية لمبادئ حماية المنافسة الصادرة عن الهيئة.

(٩) عدم التزام المرخص له بمتطلبات الأمن الوطني ودون الحاجة إلى إخطار

(١٠) عدم الالتزام بإجراء اختبارات أمن المعلومات الدورية للتطبيق التي تتم من قبل الجهات التي تحددها الهيئة واجتيازها بنجاح.

(١١) إذا تبين للهيئة أن البيانات والمعلومات والوثائق التي تقدم بها المرخص له وتم على أساسها منحه الترخيص غير صحيحة.

(ب) في حال إلغاء أو انتهاء الترخيص، يلتزم المرخص له بدفع وتصفية كافة الالتزامات والمستحقات المالية المترتبة عليه سواء تجاه الهيئة أو الوزارة أو مشتركيه وذلك خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إلغاء أو انتهاء الترخيص؛ ودون أن يترتب على الهيئة أي التزامات تجاه المرخص له.

المادة ٢١ - المخالفات والغرامات:

تطبيقاً لأحكام المادة /٥٥/ من القانون، تحدد اللائحة التنظيمية للمخالفات والغرامات والعقوبات للتراخيص النمطية الصادرة عن الهيئة مقدار الغرامة بما يتناسب مع طبيعة المخالفة، ولا يحل هذا بتطبيق الأحكام الواردة في المادة /١٤/ من نظام استخدام التطبيق الالكتروني لنقل الركاب.

المادة ٢٢ - تعديل الترخيص:

(أ) مع مراعاة أحكام المادة ١٣ الفقرة (أ) و (ب) من اللائحة التنفيذية، يحق للهيئة تعديل شروط منح الترخيص النمطي لتقديم خدمة التطبيقات (استخدام التطبيق الالكتروني لنقل الركاب)، على أن تقوم بالإعلان مسبقاً عن نيتها في إجراء التعديل في الجريدة الرسمية خلال المدة التي تراها مناسبة.

(ب) يجوز للهيئة تعديل شروط وأحكام الترخيص الممنوح للمرخص لهم في الحالات التالية:

- (١) عند تجديد الترخيص.
- (٢) عند ضرورة مطابقة وثيقة الترخيص مع الإطار التنظيمي أو أي تعديل له.
- (٣) إذا تبين للهيئة ضرورة وضع شروط جديدة، بهدف تنظيم السوق وتحسين أداء مقدمي خدمة التطبيقات.
- (٤) تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها بما يستدعي تعديل الترخيص.
- (٥) تحقيقاً لمتطلبات الأمن الوطني، ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

المادة ٢٣ - القوة القاهرة:

في حال حدوث قوة القاهرة تمنع المرخص له من تنفيذ أيٍّ من التزاماته المنصوص عليها في وثيقة الترخيص، تسري الأحكام الآتية، من دون الإخلال بالأحكام ذات الصلة من القانون، واللائحة التنفيذية أو أي لائحة تنظيمية أخرى صادرة عن الهيئة:

(أ) فور علم المرخص له بحدوث القوة القاهرة، عليه إبلاغ الهيئة خطياً بطبيعة الحدث وتاريخه والالتزامات التي منعه الحدث من أدائها، وأن يقدم للهيئة تقريراً أولياً يتضمن:

- (١) تفاصيل الحدث وآثاره، وبيان الأسباب التي تمنعه من تنفيذ التزاماته، مرفقاً بالوثائق ذات الصلة.
 - (٢) جميع الإجراءات الوقائية التي اتخذها لتفادي، أو التخفيف، من الأثر السلبي للقوة القاهرة على التزاماته.
 - (٣) خطته لضمان استمرارية الأعمال، وإعادة تنفيذ جميع التزاماته المترتبة عليه وفقاً للترخيص الممنوح له، بعد زوال القوة القاهرة.
- (ب) يجوز للهيئة، ووفقاً لتقييم الحالة، تعليق التزامات المرخص له ذات الصلة، المشار إليها آنفاً، طيلة مدة استمرار القوة القاهرة، فقط إذا تحققت بأن عجز المرخص له عن تنفيذ التزاماته غير ناجم عن تقصيره في اتخاذ أي خطوات أو احتياطات معقولة منصوص عليها في وثيقة الترخيص؛ وأنه لم يكن بإمكان المرخص له تفادي هذا العجز عن طريق استخدام مصادر أو خطط بديلة، أو غيرها من التدابير.
- (ج) على المرخص له بذل قصارى جهده لإعادة الخدمة لمشركيه والتخفيف من آثار القوة القاهرة عليهم، بعد زوالها.
 - (د) إذا اختلفت الهيئة والمرخص له حول حدوث القوة القاهرة، وظروفها أو تأثيرها، فعليهما فضّ النزاع وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من وثيقة الترخيص.

المادة ٢٤ - فض النزاعات:

- (أ) ما لم ينصّ القانون، واللائحة التنفيذية على خلاف ذلك، تحل النزاعات الناتجة عن تنفيذ أحكام وشروط الترخيص بين الهيئة والمرخص له، بالطرق الودية مع مراعاة مبدأ حسن النية، وفي حال تعذر ذلك، يتم حل النزاع عن طريق التحكيم الإداري وفق الأصول والإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري السوري. مع استمرار كل طرف، خلال مدة التقاضي، بتنفيذ التزاماته المنصوص عليها في الترخيص.
- (ب) ما لم ينصّ القانون، واللائحة التنفيذية، واللوائح التنظيمية ذات الصلة الصادرة عن الهيئة على خلاف ذلك، يجري البت بالنزاعات الناشئة بين المرخص له ومرخص لهم آخرين وفق الأحكام الناظمة لحل هذه النزاعات، والواردة في الباب الثالث عشر من القانون.
- (ج) على المرخص له أن يتخذ إجراءات فعّالة وعادلة وواضحة، لتلقي الشكاوى ومعالجتها وحل الخلافات مع المشتركين والمستخدمين. وفي حال نشوب نزاع بين المشترك (أو المستخدم) والمرخص له، يمكن اللجوء إلى الهيئة للنظر في الشكاوى المقدمة من أحد الطرفين، وذلك وفقاً لنظام الشكاوى الصادر عن الهيئة.

المادة ٢٥ - الإخطارات:

تتم الإخطارات بما فيها المراسلات والموافقات والملاحظات المتعلقة بالترخيص بموجب كتب رسمية، بحيث يكون استلامها مثبتاً، وتعتبر نافذة قانوناً منذ استلامها. ويعد الفاكس أحد وسائل الإثبات المعتمدة لدى الهيئة لإيصال المراسلات إلى المرخص له ترسل الإخطارات على العناوين التالية:

(١) المرخص: الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في سورية.

العنوان: دمشق-شارع فايز منصور- مبنى الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.

رقم الهاتف: ٦١٣٦٢٣٧

رقم الفاكس: ٦١٣٦٢٣٦

صندوق بريد: دمشق - ص.ب / ١٢٠١١ /

----- (٢) المرخص له:

----- العنوان:

----- رقم الهاتف:

----- رقم الفاكس:

----- صندوق بريد:

- (ب) يلتزم المرخص له بإبلاغ الهيئة خطياً في حال تغيير عنوانه المذكور أعلاه قبل (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ هذا التغيير، وإلا تعتبر جميع الإخطارات والمراسلات المرسلة إلى عنوانه المختار الموجود في هذه الوثيقة صحيحة.
- (ج) في حال تغيير الهيئة لعنوانها، تقوم بنشر عنوانها الجديد في الجريدة الرسمية قبل (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ هذا التغيير.

الترخيص النمطي

(لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب)

رقم / /

الممنوح إلى:

شركة

المسجلة بالسجل التجاري لحافظة.....

بالرقم /...../ بتاريخ / / /

دمشق، في / / ٢٠٢١

ترخيص نمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب رقم / /

استناداً إلى:

- أحكام قانون الاتصالات، الصادر بالقانون رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠، ولاسيما المادة ٢٦ منه،
- وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاتصالات، الصادرة بالمرسوم رقم ٢٦١ لعام ٢٠١٠، ولاسيما المواد ٨ وما بعدها منها،
- وأحكام القانون رقم /١٦/ لعام ٢٠٢١،
- وأحكام نظام استخدام التطبيق الإلكتروني لنقل الركاب المرفق بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /٥٥/ م.و تاريخ ٢٠٢١/٧/٨
- ونظام منح تراخيص استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب، الصادر بقرار مجلس المفوضين رقم / /، تاريخ / / ٢٠٢١،
- وطلب شركة للحصول على ترخيص استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب، وجميع الوثائق المرفقة بالطلب والمقدمة استكمالاً له،
- والإشعار رقم (.....) تاريخ (.....) الذي يشعر بتسديد المبلغ المقطوع من أجر الترخيص السنوي،
- والإشعار رقم (.....) تاريخ (.....) الذي يشعر بتسديد البدل الابتدائي،
- وعلى موافقة الهيئة على الترخيص لشركة استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب ، (فيما يلي لأغراض هذا الترخيص "المرخص له")،
- تُمنح شركة المسجلة في السجل التجاري في محافظة بالرقم /...../ بتاريخ/...../..... وموطنها المختار

هذا الترخيص النمطي لاستخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب.

ويسري هذا الترخيص ابتداءً من تاريخ/...../..... ولغاية/...../.....

ويخول هذا الترخيص النمطي، المرخص له، استخدام التطبيق الإلكتروني في تقديم خدمة نقل الركاب المرخص بها والواردة في وثيقة الترخيص المرفقة،

ويخضع هذا الترخيص للأحكام والشروط المنصوص عليها في وثيقة الترخيص، ويرجع إلى الأحكام التي تشير إليها عند عدم ورود نص في هذا الترخيص.

دمشق في/...../.....

المدير العام

للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد

(ملحق رقم ١)

الشروط الفنية المتعلقة باستخدام التطبيق الإلكتروني والواجب توفرها فيه:

- تقديم توصيف فني لآلية تقديم الخدمة عبر التطبيق وبنية قواعد البيانات الخاصة بالتطبيق والبيئة التي بني عليها التطبيق.
- استضافة مخدّم التطبيق ضمن مراكز الاستضافة العائدة للمرخص لهم بتقديم خدمات الاستضافة داخل الجمهورية العربية السورية. بمافي ذلك الجهات العامة القادرة على توفير خدمة الاستضافة.
- ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة لأية تحديثات على نسخة التطبيق الموافق عليها قبل إتاحتها للعموم.
- عرض سياسة الخصوصية وشروط الاستخدام (باللغتين العربية والإنكليزية) عند التسجيل في التطبيق لأول مرة (وعند كل تحديث للتطبيق) وتعتبر موافقة المستخدم عليها شرط لازم لاستخدام التطبيق مع ضرورة تخزينها لإمكانية الرجوع إليها عند اللزوم.
- يسمح للتطبيق الإلكتروني بالوصول فقط للمصادر التالية المتوفرة في جهاز المستخدم: الموقع الجغرافي - الهاتف "للإجراء مكاملة هاتفية" - وحدة التخزين.
- توفير إمكانية إنشاء حساب خاص للمستخدم إما عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج أو عن طريق التطبيق ذاته، ويحتاج ذلك إلى تسجيل برقم خلوي سوري حصراً، مع ضرورة وجود خاصية التحقق من هوية المستخدم عن طريق الرسائل النصية القصيرة SMS Verification.
- يتعرف السائق في كل رحلة على المستخدم (الزبون) من خلال رقم تعريف ID خاص وفريد به يتم توليده من خلال التطبيق لكل رحلة وإرساله عبر رسالة نصية لكل مستخدم داخل الجمهورية العربية السورية.
- ضرورة إدخال رقم هاتف المستخدم الخلوي (الزبون)، حيث يحتاج السائق إلى رقم هاتف الزبون لضمان القدرة على التواصل معه من أجل تحديد مكان الالتقاء الذي تبدأ منه الرحلة، خاصة إذا لم ينجح في الوصول إليه من خلال الاعتماد على تحديد الموقع الجغرافي.
- دعم التطبيق لإمكانية الربط مع منظومات الدفع الإلكتروني عند المباشرة بخدمات هذه المنظومات اصولاً.

- عدم تسجيل بيانات المشتركين الشخصية في سجلات تتبع الأحداث الفنية التي يتم تصديرها خارج مخدمات وقواعد بيانات التطبيق.
- عدم مشاركة بيانات المشتركين مع طرف ثالث ما لم تكن هذه المشاركة مرتبطة بإحدى خدمات التطبيق وبعد موافقة المشترك على ذلك، سواء كانت هذه الموافقة مباشرة عند تفعيل الخدمة التي تتطلب المشاركة أو من خلال قبول المشترك لسياسة الخصوصية وشروط الاستخدام عند تنصيب التطبيق.
- أن يتم تعطيل ذاكرة التخزين المؤقتة للوحة المفاتيح على المدخلات النصية التي تعالج البيانات الحساسة.
- أن يتم إلغاء تنشيط الحافظة في حقول النص التي قد تحتوي على بيانات حساسة.
- أن لا يتم الكشف عن البيانات الحساسة، مثل كلمات المرور أو pin code، من خلال واجهة المستخدم.
- أن يتم توفير إمكانية الوصول لقاعدة البيانات الخاصة بالتطبيق بسماحيات قراءة فقط للجهة التي تحددها الهيئة.
- اجتياز اختبارات أمن المعلومات الدورية للتطبيق التي تتم من قبل الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة.

الملحق (٢) الالتزامات المالية

- يحدد بدل الترخيص الابتدائي بمبلغ خمسمائة ألف ليرة سورية (٥٠٠,٠٠٠ ل.س).
- يحدد أجر الترخيص السنوي بمبلغ خمسمائة ألف ليرة سورية (٥٠٠,٠٠٠ ل.س).
- يحدد أجر دراسة طلب الترخيص بمبلغ قيمته (١٠٠,٠٠٠ ل.س).
- على المرخص له أن يسدد إلى الهيئة، طيلة مدة الترخيص، المبالغ المستحقة من تقاسم الإيراد، على النحو الآتي:
 - أ. (٠ %) من الإيرادات الخاضعة لتقاسم الإيراد خلال السنة الأولى من مدة الترخيص.
 - ب. (٥ %) من الإيرادات الخاضعة لتقاسم الإيراد خلال السنة الثانية من مدة الترخيص.
 - ج. (١٠ %) من الإيرادات الخاضعة لتقاسم الإيراد خلال السنة الثالثة من مدة الترخيص..
 - د. (١٥ %) من الإيرادات الخاضعة لتقاسم الإيراد عن باقي الأعوام.